

Dicember 2004



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السادسة والعشرون

روما، إيطاليا، 7-11 مارس/آذار 2005

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك للصيد الرشيد وخطط العمل الدولية ذات الصلة

موجز

تلخّص هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة لتيسير تنفيذ مدونة السلوك للصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة في سنة 1995، وخطط العمل الدولية الأربع والاستراتيجية التي تم التوصل إليها في إطارها. وهذا هو رابع تقرير يُعد من أجل لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وتقدم الوثيقة أيضا إفادة عن التقدم الذي أحرزه أعضاء منظمة الأغذية والزراعة، والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بتنفيذ المدونة والتشجيع على تنفيذها. وعلاوة على ذلك، تُحدد الوثيقة أنشطة برنامج مدونة الأسماك وتناقش المسائل المتعلقة بتواتر عمليات الرصد والإبلاغ بشأن المدونة من جانب منظمة الأغذية والزراعة. ويتناول القسم قبل الأخير من الوثيقة المعلومات المتعلقة بصندوق الجزء السابع المنشأ بموجب اتفاق الأمم المتحدة لعام 1995 بشأن الأرصد السمكية. أما القسم الأخير فهو يتضمن التدابير المقترح اتخاذها من جانب اللجنة.

1 - إن المادة 4 من مدونة السلوك للصيد الرشيد (المدونة) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في سنة 1995، تنص في جملة أمور، على أن تقدم منظمة الأغذية والزراعة تقريرا إلى لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو رابع تقرير من هذا القبيل تُعدّه منظمة الأغذية والزراعة من أجل لجنة مصايد الأسماك. والمعلومات الواردة في هذا التقرير مقدّمة من أمانة منظمة الأغذية والزراعة، وأعضائها، والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية. وقد جرت

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع

www.fao.org

عملية توييب المعلومات وتحليلها على أساس استبيانات التقدير الذاتي التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة.

2 - ولأغراض هذا التقرير وردت ردود على الاستبيان من 49 عضواً من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة⁽¹⁾ (أي 27 في المائة من أعضاء المنظمة) بالمقارنة بورود ردود من 105 أعضاء في سنة 2003 (أي 57 في المائة من الأعضاء)⁽²⁾. ويتضح من هذه الأرقام حدوث انخفاض بنسبة 53 في المائة في الإبلاغ. ووردت ردود على الاستبيان من سبع عشرة هيئة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك⁽³⁾ (أي 52 في المائة من الهيئات التي أرسلت المنظمة الاستبيانات إليها) بالمقارنة بورود ردود من 19 هيئة من تلك الهيئات في سنة 2003. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير من أربع منظمات غير حكومية⁽⁴⁾ لأغراض هذا التقرير بالمقارنة بورود تقارير من خمس منظمات غير حكومية في سنة 2003.

التدابير الواجب اتخاذها من قبل منظمة الأغذية والزراعة لتشجيع تنفيذ المدونة

3 - تؤيد منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المدونة تنفيذاً كاملاً وفعالاً ويحتل هذا النشاط مرتبة عالية في برنامج العمل الخاص بمصايد الأسماك، بحيث يشمل جميع جوانبه. ومنذ آخر تقرير عن المدونة اضطلعت مصلحة مصايد الأسماك بعدد من الأنشطة المكرّسة الموجهة نحو تنفيذ المدونة. وقد تضمنت الأنشطة الرئيسية عقد مشاورات خبراء و مشاورات فنية بشأن السجلات المفتوحة، وصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وقدرة الأساطيل؛ وحلقات العمل القطرية وشبه الإقليمية بشأن خطط العمل الدولية؛ وتنقيحات وتحديث القرص المدمج (ذاكرة قراءة فقط) عن المدونة؛ وصيغ الخطوط التوجيهية الفنية المكتوبة بلغة بسيطة بشأن مصايد الأسماك الداخلية وتنمية تربية الأحياء المائية؛ ونشر خطوط توجيهية فنية بشأن اتباع نهج النظام الإيكولوجي فيما يتعلق بمصايد الأسماك، ونشر استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة المصايد الطبيعية واتجاهاتها (الاستراتيجية).

4 - وفي سنة 2004، وبناء على طلب الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، عُقدت ثلاث مشاورات فنية في مقر منظمة الأغذية والزراعة سعت، في جملة أمور، إلى زيادة تعزيز تنفيذ المدونة. وكانت هذه الاجتماعات هي:

(1) وردت أيضاً ردود بعد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 من بوليفيا وشيلي وجمهورية الكونغو وهائتي وهندوراس وأيسلندا وكينيا ولبنان ولبنان وميانمار والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. إلا أن هذه الردود كانت متأخرة للغاية بحيث تُعدّ إدراجها في التحليل الوارد في هذه الوثيقة.

(2) للاطلاع على تحليل إحصائي للردود انظر التحليل الإحصائي الإقليمي للردود الواردة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة على استبيان سنة 2004 بشأن مدونة السلوك للصيد الرشيد. وتتاح هذه الوثيقة في هذه الدورة.

(3) هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، وهيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ولجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، وهيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد الأسماك النهرية السريعة في شمال شرق الأطلسي، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي.

(4) المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك، والتجمّع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ومجلس الإدارة البحرية، ومنظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد.

- المشاورة الفنية لاستعراض التقدم المحرز وتشجيع التنفيذ الكامل لخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، التي عُقدت في حزيران/يونيه 2004⁽⁵⁾. وقد اقترحت المشاورة عددا من التدابير لتشجيع زيادة تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد. واعتمدت المشاورة في ختام أعمالها مجموعة من التوصيات التي تركز تركيزا قويا على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وترد تلك التوصيات في المرفق هاء لتقرير الاجتماع.
- المشاورة الفنية بشأن استخدام الإعانات في قطاع مصايد الأسماك، التي عُقدت في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2004⁽⁶⁾. وقد أوصت المشاورة بأن تواصل منظمة الأغذية والزراعة أعمالها بشأن المسائل المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك. وخلصت إلى وجوب وضع برنامجي عمل، أحدهما قصير الأجل والآخر طويل الأجل، ووجوب تقديم الخطوط العامة التفصيلية لهذين البرنامجين إلى الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك.
- المشاورة الفنية لاستعراض تدابير الدول المرفئية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم⁽⁷⁾، التي عُقدت في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2004. وقد كان الهدف من المشاورة هو تناول المسائل الفنية المتعلقة بدور الدولة المرفئية في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتناول المبادئ والخطوط التوجيهية لإعداد مذكرات إقليمية بشأن تدابير الدول المرفئية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. ووافقت المشاورة على نظام نموذجي لتدابير الدول المرفئية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأيدت المشاورة أيضا وضع برنامج للمساعدة من أجل تيسير التنمية البشرية والتعزيز المؤسسي لتشجيع تنفيذ تدابير الدول المرفئية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأيدت إنشاء قاعدة بيانات بشأن تدابير الدول المرفئية ذات الصلة. وترد في المرفق 1 المعلومات المتعلقة بمتطلبات النظام لإنشاء قاعدة البيانات المقترحة.

التدابير الواجب اتخاذها من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة لتشجيع تنفيذ المدونة

- 5 - في المادة 2 تنص المدونة على عشرة أهداف محددة، وطلب إلى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة تحديد أهمية تلك الأهداف فيما يتعلق بالسياقات القطرية المحددة. وقد أعطى الأعضاء أعلى درجات الأولوية للهدفين (ب) و (أ)، بينما أعطوا أدنى درجات الأهمية

⁽⁵⁾ انظر الوثيقة COFI/2005/Inf.8.

⁽⁶⁾ انظر الوثيقتين COFI/2005/Inf.9 و COFI/2005/Inf.9 Add.1.

⁽⁷⁾ انظر الوثيقة COFI/2005/Inf.10.

للهدفين (د) و (ح) (8). وكان هذا الوضع يمثل انعكاسا للاتجاهات في سنة 2003، بينما كانت أعلى درجات الأولوية في سنة 2001 مُعطاة للهدف و(9)، الذي فقد منذ ذلك الحين 17 نقطة مئوية في ترتيبه ضمن الأهداف "الشديدة الأهمية" وحل محله الهدف (أ) في سنة 2003.

6 - وتنقسم المدونة إلى مواضيع، تمس ثمانية مجالات فنية من مجالات قطاع مصايد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية. وقد طُلب إلى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة تحديد ترتيب أولويات تلك المجالات على الصعيد القطري. وتبيّن أن إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية هما الموضوعان اللذان يمثلان أعلى درجات الأولوية، في حين أن إدماج مصايد الأسماك في الإدارة الساحلية وإدارة المناطق، والمسائل التجارية، هما الموضوعان اللذان يمثلان أدنى درجات الأولوية. وهذا يمثل انعكاسا للنتائج الواردة في سنتي 2001 و 2003.

7 - وقد أفاد أكثر من 90 في المائة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة الذين وردت ردود منهم بأن لديهم سياسات وتشريعات قطرية مطابقة للمدونة إما كلياً أو جزئياً. ولكن الأهم من ذلك أن نحو 74 في المائة أفادوا بأن سياساتهم وتشريعاتهم إما مطابقة للمدونة أو أنهم يعملون على مطابقتها في هذين المجالين.

8 - وفيما يتعلق بإيجاد وعي بشأن المدونة تمحورت الآليات الرئيسية المُبلّغ عنها حول عقد اجتماعات وحلقات عمل وحلقات دراسية وتحسين الأطر القانونية. أما استخدام الوسائل التقليدية والحديثة، من قبيل شبكة الإنترنت، فقد تخلف كثيراً، بحيث أفادت نسبة تقل عن 8 في المائة من جميع البلدان بأنها تستخدم تلك الوسائل. وأما إذكاء الوعي على مستوى القواعد الشعبية فقد كان أقل حتى من ذلك.

إدارة مصايد الأسماك

9 - أفاد، على وجه الإجمال، عضو بين كل خمسة أعضاء بأنه لا توجد لديه على الإطلاق أي خطط لإدارة مصايد الأسماك. ويبدو أن متوسط عدد خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية قد انخفض بنحو 14 في المائة من مجموع الأعضاء. إلا أن متوسط عدد خطط إدارة مصايد الأسماك الداخلية لم يحدث فيه تغيير يُذكر. وكانت النسبة المئوية المُبلّغ عنها للخطط المنفّذة أعلى فيما يتعلق بمصايد الأسماك الداخلية (93 في المائة)، بينما كان تنفيذ الخطط أعلى عموماً إلى حد كبير مما كان في سنة 2003. وتبيّن هذه النتائج وجود اتجاهات متفاوتة ومتعارضة جزئياً فيما يتعلق بوضع خطط لإدارة مصايد الأسماك وتنفيذها.

10 - وطلب إلى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة تقديم معلومات تحدّد نوع أدوات الإدارة التي تُستخدم في خطط إدارة مصايد الأسماك. وأفيد بأن الأدوات الأكثر شيوعاً في إدارة

(8) الهدف (ب): وضع مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات من أجل حفظ موارد مصايد الأسماك وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها. الهدف (أ): وضع مبادئ للصيد الرشيد مع مراعاة جميع جوانبه البيولوجية والفنية والاقتصادية والبيئية الاجتماعية والتجارة ذات الصلة. والهدف (د): توفير إرشادات لصياغة وتنفيذ اتفاقات دولية وصكوك قانونية أخرى. الهدف (ح): تشجيع الاتجار بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك طبقاً للقواعد الدولية ذات الصلة.

(9) الهدف (و): تشجيع مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي وجودة الأغذية، مع إيلاء الأولوية للاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية.

مصايد الأسماك الداخلية والبحرية هي حظر وسائل الصيد المدمرة، ومعالجة مسألة انتقائية معدات الصيد، وإشراك أصحاب الشأن في عملية التخطيط لإدارة مصايد الأسماك. أما أقل الأدوات استخداما فهي تناول المسائل المتعلقة بالقدرة والظروف الاقتصادية للقطاع والاستفادة من النقاط المرجعية المحددة للأرصدة.

11 - وقد حدّد حوالي نصف الأعضاء نقاطا مرجعية مستهدفة محددة للأرصدة لكي تُستخدم في إدارة مصايد الأسماك. وفي معظم الحالات كانت النقاط المرجعية المستهدفة المحددة للأرصدة إما يُقترب منها أو تُتجاوز، مما يُشير إلى أن أغلبية مصايد الأسماك التي تُدار بواسطة استخدام النقاط المرجعية المستهدفة المحددة للأرصدة إما تقترب من مرحلة الاستغلال الكامل أو يجري استغلالها بإفراط. وكانت المؤشرات الأخرى المبلغ عنها والمستخدم في إدارة الأرصدة السمكية تتعلق في معظمها ببيانات المصيد الجهد وبيان المصيد وتقدير الأرصدة. وفي حالة تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة المحددة للأرصدة كان الإجراء العلاجي الأكثر شيوعا من حيث الإبلاغ عنه هو تنظيم مجهودات الصيد، وهو ما أبلغت عنه نسبة قدرها 80 في المائة من جميع الأعضاء المبلغين. أما التدابير المبلغ عنها بدرجة أقل فتشمل تعزيز الضوابط، وتحسين آليات الإدارة، وفرض تقييدات على معدات الصيد، والأخذ بنظم الحصص.

12 - وقد طبّق ما يقرب من 90 في المائة من الأعضاء المبلغين النهج الاحترازي فيما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك. فقد أبلغ أكثر من 40 في المائة منهم، عندما طُلب إليهم إيراد قائمة بالآليات الاحترازية المحددة من هذا القبيل، أنهم يستخدمون أنظمة الوصول، بحيث تعقبها آليات أخرى تقليدية لإدارة مصايد الأسماك، من قبيل إجمالي المصيد المسموح به وضوابط الحصص، والمواسم المغلقة، وأنظمة المعدات، وما إلى ذلك. إلا أن أقل من 5 في المائة من جميع المجيبين على الاستبيان ذكروا صراحة آليات تستند إلى مبادئ احترازية فعلية، من قبيل فرض حدود احترازية أقل للصيد في سياقات عمليات الإدارة التي تنقصها البيانات.

عمليات الصيد

13 - طُلب إلى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة الإبلاغ عن آليات مراقبة عمليات الصيد داخل وخارج المياه الخاضعة للولاية القضائية القطرية. وفي كلا المجالين أفيد بأن تحسين ترتيبات الرصد والمراقبة والإشراف، وتُظم الترخيص الإلزامية، وتعزيز الأطر القانونية، هي الآليات الرئيسية التي تتحقق من خلالها الرقابة على عمليات الصيد. وذكر عضو واحد فقط بين كل عشرة أعضاء التعاون بين البلدان كآلية لكفالة تحسين الرقابة على عمليات الصيد.

14 - وقد أفاد سبعون في المائة من الأعضاء بأنهم يستخدمون تقييدات معدات الصيد وإحكام الضوابط للحد من المصيد العرضي ومن الأسماك التي يُتخلص منها. أما الآليات الأخرى فقد احتلت جميعها مرتبة أدنى (أقل من 23 في المائة)، وتضمنت فرض حد أدنى لأحجام المصيد، والإغلاقات الموسمية، وتحديد حصص فيما يتعلق بالأنواع غير المستهدفة. وكان هناك تباين واسع بين آليات الحد من المصيد العرضي ومن الأسماك التي يُتخلص منها. فقد حظر بعض الأعضاء جميع عمليات التخلص من الأسماك حظرا تاما بينما حظرت بلدان أخرى إنزال الأنواع غير المأذون بها إلى البر - مما يضطر القائمين على تشغيل مصايد الأسماك إلى التخلص من المصيد العرضي.

15 - وأفاد سبعون في المائة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة المبلغين بأنهم نفذوا نُظُمًا لمراقبة السفن إلى حد ما مع كون معظم البلدان الأخرى تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وهذا يمثل ما يقرب من ثلاثة أمثال عدد البلدان التي اعتمدت نُظُم مراقبة السفن في سنة 2001 (26 في المائة)، ويُرسي نُظُم مراقبة السفن إرساء راسخا باعتبارها تقانة مفضلة لمراقبة عمليات سفن الصيد على نطاق العالم.

تنمية تربية الأحياء المائية

16 - ذكرت، إجمالاً، نسبة قدرها 61 في المائة من الأعضاء المبلغين أن لديها شكلاً ما من أشكال الإطار القانوني الذي ينظّم تنمية تربية الأحياء المائية تربية رشيدة. وهذا يمثل تحسناً عن الأرقام التي تم التوصل إليها في سنة 2001، حيث كانت هذه النسبة المئوية تبلغ 42 في المائة. ويمثل هذا زيادة بنسبة تتجاوز 50 في المائة في الأطر القانونية الموجهة مباشرة إلى تنظيم تنمية تربية الأحياء المائية، على مدى السنوات الأربع الماضية.

17 - وفي المادة 9-3-2 تشجع المدونة الأعضاء على وضع واعتماد وتنفيذ مدونات لأفضل الممارسات والإجراءات، فيما يتعلق تحديداً بإدخال ونقل الكائنات الحية. وقد أعلن أكثر قليلاً من واحد فقط بين كل ثلاثة أعضاء مبلغين أنه أعد صكوكاً من هذا القبيل على المستوى الحكومي، بينما يوجد لدى أقل من ثلاث بين كل عشر دول صكوك من هذا القبيل تُعد على مستوى المنتجين. ويظل إشراك الموردين وشركات التصنيع منخفضاً في هذا المجال.

18 - وتشجع المدونة البلدان على أن تُجري بانتظام تقديرات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وعلى أن ترصد تلك العمليات، وتقلل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة لعمليات إدخال أنواع غريبة⁽¹⁰⁾. وقد أفاد نحو 70 في المائة من الأعضاء أنهم يطبقون فعلياً هذه الآليات، مما يمثل انعكاساً لنتائج سنة 2003. إلا أن الأعضاء حددوا أيضاً عدداً من الاختناقات التي تؤثر في تطبيق هذه الآليات، من بينها، في جملة أمور، ما يلي: (أ) التطبيق الأوسع لتقنيات التقدير وتحسين نطاقها أثناء إجراء تقديرات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية؛ (ب) تعزيز الإطار القانوني بشأن الأنواع غير المحلية؛ و (ج) تحسين القدرة الفنية في مجالات رصد عمليات تربية الأحياء المائية والإقلال إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة لعمليات إدخال أنواع غريبة.

19 - وتشجّع الدول على الترويج لممارسات التربية الرشيدة للأحياء المائية دعماً للمجتمعات الريفية، ومنظمات المنتجين، ومزارعي الأسماك. وقد ذكر حوالي 80 في المائة من الأعضاء أنهم اتخذوا خطوات في هذا الاتجاه. وكان الشكل الأكثر شيوعاً لتحقيق ذلك هو عن طريق تنظيم حملات للتوعية وتنفيذ برامج للإرشاد. وكان من بين التدابير الأخرى المبلغ عنها بانتظام تحسين الأطر القانونية دعماً للممارسات الرشيدة وتقديم ائتمانات لترسيخ عمليات التربية الرشيدة للأحياء المائية.

إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية

⁽¹⁰⁾ تشمل الأنواع الغريبة الأرصد غير المحلية والأرصدة المعدلة وراثياً.

- 20 - أوضح ما يتراوح من خمسة وخمسين إلى ثلاثة وسبعين في المائة من الأعضاء المجيبين أن لديهم إطاراً قانونياً للإدارة المتكاملة لموارد مصايد الأسماك والمناطق الساحلية⁽¹¹⁾. وقد بدأ أن إحدى أكبر الصعوبات التي تواجه عملية إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية تكمن على الصعيد المؤسسي الإداري حيث تنحو الصلات التعاونية والاتصال بين الأجهزة الحكومية المنفصلة إلى تعقيد اتباع نهج مشتركة وترجمة سياسات الإدارة المتكاملة المعلنة إلى حلول إدارية مطبقة.
- 21 - وقد تغيرت بالكاد على مدى السنوات الأربع الأخيرة اتجاهات التصارع داخل مصايد الأسماك وبين قطاع مصايد الأسماك وغيره من القطاعات التي تعمل داخل المنطقة الساحلية. ولكن ظلت الصراعات داخل قطاع مصايد الأسماك هي الأبرز مع اكتساب الصراعات بين المصايد الحرفية والمصايد التجارية أعلى مرتبة، تليها الصدمات الناشئة عن طريق الصراعات بشأن معدات الصيد في المياه الساحلية. وكانت مجالات الصراع المحتملة التي تمثل أقل قدر من التحديات هي الصراعات بين قطاع مصايد الأسماك من ناحية، وقطاعي تنمية المرافئ وتنمية تربية الأحياء المائية الساحلية من الناحية الأخرى. وكانت توجد آليات لحل الصراعات في حوالي 60 في المائة من الأعضاء الذين أبلغوا عن مجالات الصراع الخطيرة، إلا أن هذه الآليات قد تكون غير رسمية ولم تكن تشكل بالضرورة جزءاً من الأطر القانونية.

الممارسات والتجارة بعد جني محصول الصيد

- 22 - أوضح ما يقرب من 80 في المائة من الأعضاء المبلغين عن وجود نظام فعال للأمن الغذائي وضمان جودة المنتجات السمكية ومنتجات مصايد الأسماك لديهم. وكان يُحرز تقدّم ملموس في هذا المجال، بحيث أبلغ 58 في المائة من الأعضاء في سنة 2001، وأبلغ 71 في المائة من الأعضاء في سنة 2003، عن وجود نُظم من هذا القبيل. ولكن لا يزال من غير الواضح مدى استهداف نُظم ضمان الجودة لقطاع مصايد الأسماك القطري بأكمله.
- 23 - وأفاد أربعة وثمانون في المائة من الأعضاء أنهم اتخذوا خطوات للحد من خسائر ما بعد جني محصول الصيد أثناء عمليات التصنيع والتوزيع والتسويق. وأشارت التدابير الرئيسية المتخذة إلى سن أنظمة لضمان سلامة الأغذية ووضع إجراءات ومعايير. وكان من بين التدابير البارزة الأخرى تحسين وسائل المناولة والحفظ، وإذكاء الوعي، وتنفيذ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة والتدريب.
- 24 - واتخذ 61 في المائة فقط من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة خطوات لتشجيع الاستخدام المحسّن للمصيد العرضي أثناء عمليات التصنيع والتوزيع والتسويق. فقد أصبحت التدابير الرئيسية المتخذة لتحقيق هذا الهدف أكثر انتشاراً. وأفاد نفس العدد تقريباً من الأعضاء بأنهم أوجدوا آليات للقضاء على تصنيع موارد الصيد غير القانوني

(11) ينشأ وجود نطاق للنسب المئوية نتيجة لكون الإجابة الخالية على السؤال المتعلق بما إذا كان يوجد أو لا يوجد إطار قانوني قد تعني إما "لا" أو "لا أعرف". وتفترض القيمة الأقل أن الإجابة الخالية تعني ضمناً "عدم وجود إطار قانوني"، في حين أن القيمة الأعلى لا تحسب إلا الإجابة التي مفادها "لا يوجد إطار قانوني" على أنها إجابة بكلمة "لا"، وتعتبر الإجابات الخالية باطلة.

وللقضاء على الاتجار بتلك الموارد. وكانت أبرز الآليات المستخدمة لتحقيق هذه الغاية هي تحسين نظم المراقبة والتفتيش وإدخال نظم لتعقب المنتجات.

25 - وبينما كان باستطاعة أغلبية الأعضاء أن يتعقبوا مصدر منتجات مصايد الأسماك التي يشترونها، لم يكن باستطاعة أكثر من نصف المستهلكين أن يفعلوا ذلك. وما يعنيه هذا هو أن معرفة المنشأ العام كانت موجودة في عدد من الأعضاء على كل من مستوى المصنعين ومستوى المستهلكين بدلا من وجود أي معرفة محددة مستندة إلى وضع البطاقات الواجبة على المنتجات في إطار نظام لتعقب يطبق رسميا.

البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك

26 - أفاد ما يتراوح من واحد وخمسين إلى ثمانية وسبعين من الأعضاء المجيبين بأنهم حصلوا على أرقام موثوقة بشأن البعض على الأقل من الأرصدة المستغلة في بلدانهم⁽¹²⁾. وهذا يمثل زيادة هامشية منذ سنة 2001، حيث أفاد نحو 40 في المائة من الأعضاء بأنهم يحصلون على أرقام موثوقة. ولم تتغير إلا تغيرا طفيفا نسبة الأرصدة الهامة تجاريا التي تم الحصول على أرقام موثوقة بشأنها بحيث بلغت تلك النسبة 40 في المائة في سنة 2001 ثم بلغت 44 في المائة في سنة 2003. وهذا معناه أن التقدم الذي تحقق في هذا المجال كانت ضئيلا.

27 - وأفاد تسعة وستون في المائة من الأعضاء بأن إحصاءات المصيد ومجهود الصيد تُجمع بطريقة آنية وكاملة وموثوقة. وفي الوقت ذاته أفاد 74 في المائة من الأعضاء عن توافر عدد كاف من الأفراد المؤهلين لإعداد البيانات الداعمة لإدارة مصايد الأسماك إدارة قابلة للاستدامة.

28 - أما ترتيب مصادر البيانات اللازمة لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك قد ظل دون تغيير إلى حد كبير. وكان أبرز مصدر للمعلومات بالنسبة إلى المديرين هو بيانات المصيد ومجهود الصيد التي يعقبها إجراء عمليات مسح في المرافئ بواسطة أخذ عينات وإجراء عمليات مسح بواسطة سفن البحوث. أما المصادر الأقل أهمية فقد كان من بينها نشر مراقبين على ظهر السفن وإجراء عمليات مسح ميدانية. وأفيد عن وجود ثغرات أساسية في البيانات في المجالات التالية: (أ) بيانات حالة الأرصدة؛ (ب) بيانات المصيد ومجهود الصيد؛ و (ج) بيانات المصايد الحرفية بوجه عام. وبينما ترتبط عموما المعوقات المتعلقة بالمجالين السابقين (أ و ب) بنقص الموارد البشرية والمالية، يمثل المجالات الأخيران (ب و ج) تحديات تنظيمية، حيث يصعب أحيانا تغطية العمليات أو قطاع بأكمله تغطية كاملة نتيجة لمدى كل منهما وتباين طبيعته.

29 - وبينما أوضح ما يقرب من 70 في المائة من الأعضاء المبلغين أنهم يرصدون بشكل روتيني حالة البيئة البحرية، أفاد ما يتجاوز قليلا نصف الأعضاء أنهم يرصدون المصيد العرضي والأسماك التي يُتخلص منها رصدا منتظما. ويجب أن يُعتبر ذلك ثغرة في المعلومات تتسم بخطورتها البالغة. فبيانات المصيد العرضي والأسماك التي يُتخلص منها ذات أهمية فائقة لتقييم آثار مصايد معينة على الأرصدة وعلى النظم الإيكولوجية.

⁽¹²⁾ انظر التعليق الوارد في الحاشية 11.

خطط العمل الدولية

- 30 - لقد أُفيد عن التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الدولية لمنع الصيد دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه ولإدارة طاقات صيد الأسماك من أجل المشاورة الفنية التي جرت في مقر منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه 2004. وأوردت تقارير المشاورة تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الدولية هذه.
- 31 - وقد أجرى حوالي 30 في المائة من الأعضاء تقديرا للحاجة إلى خطة عمل دولية بشأن أسماك القرش. ووضع واحد بين كل ثلاثة من هؤلاء الأعضاء خطة ونفذها. وهذا يمثل حوالي 11 في المائة من الدول التي تصيد أسماك القرش ويشير إلى وجوب تحقيق مزيد من التقدم في هذا الصدد.
- 32 - وأجرى خمسة وأربعون في المائة من الأعضاء المبلغين تقديرات لمصايد الأسماك التي تستخدم الخيط الطويل ولمشاكل المصيد العرضي على النحو المطلوب لخطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية. وخلص اثنان بين كل خمسة من أولئك الأعضاء إلى وجود حاجة إلى خطة عمل بينما نفذ واحد بين كل ثلاثة من تلك البلدان الخطة.

المعوّقات والحلول المقترحة

- 33 - ظلت عموما الاتجاهات المتعلقة بمعوّقات تنفيذ المدونة وحلول تلك المعوّقات دون تغيير منذ التقرير الأخير.
- 34 - وحتى على الرغم من تطبيق أشكال أكثر تقدما لممارسات إدارة مصايد الأسماك، من قبيل استخدام النقاط المرجعية المستهدفة المحددة للأرصدة، ما زالت أرصدة كثيرة في إطار هذه النظم إما تُستغل استغلالا كاملا أو مفرطا. ويصدق الشيء نفسه على مصايد الأسماك التي تُستخدم فيها حاليا نظم مراقبة السفن كأداة معيارية للرصد والرقابة والإشراف.
- 35 - وظل كل من نهج النظام الإيكولوجي وتطبيق النهج الاحترازي في إدارة مصايد الأسماك ضعيفا. وأدت ثغرات البيانات الهامة إلى تفاقم ذلك.
- 36 - وظلت أدوات تعقب المنتجات والأدوات التجارية مستغلة أقل مما يجب إلى حد كبير كآليات للرقابة. إلا أن الحصول غير القانوني على الموارد يمثل مشكلة طاغية أبلغت عنها أغلبية الأعضاء (68 في المائة يحتاجون إلى آليات للرقابة على جميع المستويات لعرقلة سبل تسويق المخالفين لمحاصيل الصيد غير القانونية).

الردود الواردة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك ومن المنظمات غير الحكومية

الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

37 - فيما يتعلق بالمادة 7 من المدونة ذكرت بعض الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنها لا توجد لديها أي ولاية لإدارة مصايد الأسماك أو أن لديها ولاية محدودة فحسب في هذا الصدد،⁽¹³⁾ بينما أوضح معظم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك⁽¹⁴⁾ أن الخطط و/أو التدابير الحالية لإدارة مصايد الأسماك، ومن بينها تلك التي اعتمدها منظماتها، تتضمن أدوات أساسية للإدارة من قبيل اتخاذ تدابير لكفالة أن يكون مستوى الصيد متناسبا مع حالة موارد مصايد الأسماك، والتدابير التي تتيح للأرصدة المستنزفة أن تتجدد، والنقاط المرجعية المحددة للأرصدة، ومعالجة مسألة انتقائية معدات الصيد، وحظر وسائل وممارسات الصيد المدمرة (ومن ذلك مثلا استخدام الديناميت والتسميم). وأوضحت أغلبية المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أنها تتناول أيضا مسألة التنوع البيولوجي لموائل الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية وحماية الأنواع المعرضة لخطر الانقراض فضلا عن اهتمامات المصايد الصغيرة. وبينما أوضحت خمس من تلك المنظمات أنها تتناول مسألة طاقات الصيد بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل صناعة الصيد في ظلها، أوضحت منظمات أخرى أن هذه التدابير تتخذها أساسا كل دولة عضو بدلا من أن تتخذها المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وأوضحت أغلبية المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أنها تتكفل بمشاركة أصحاب الشأن في البت في القرارات المتعلقة بالإدارة.

38 - واتخذت منظمات كثيرة من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك خطوات لتحديد نقاط مرجعية مستهدفة محددة للأرصدة. وتباين عدد الأرصدة التي وضعت تلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك نقاطا مرجعية بشأنها كما تباينت سبل تحديد هذه النقاط المرجعية بحيث كان الأمر إما أن يقتصر الأمر على نوع محدد في المنطقة المحددة أو يشمل جميع الأرصدة المستغلة تجاريا. وأوضحت ثماني منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك⁽¹⁵⁾ أن النقاط المرجعية التي تحددها إما أصبحت دانية أو حدثت تجاوز لها. وتداركا لذلك اتخذت أنواع شتى من التدابير من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من بينها ما يلي:

- إجراءات إدارية للربط بين النقاط المرجعية والأهداف المتعلقة بها والخاصة بالإدارة (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف)؛
- نظام جديد للحد من أيام ومجهودات الصيد (وكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ)؛

⁽¹³⁾ هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، وهيئة مصايد الأسماك النهرية السراء في شمال شرق الأطلسي، وجماعة المحيط الهادئ، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي.

⁽¹⁴⁾ حوالي 80 في المائة أو أكثر بين المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك. وتلك المنظمات هي هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ولجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، وهيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا، ومنظمة مصايد شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

⁽¹⁵⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، وجماعة المحيط الهادئ.

- إدخال نظام إغلاق الصيد (هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية)؛
 - حُطت لتجديد أرصدة الأنواع (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
 - نقاط مرجعية و خطة إعادة بناء فيما يتعلق بأنواع محددة في مجالات محددة (منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي)؛
 - تنفيذ خطوط توجيهية بشأن برامج إعادة بناء الأرصدة (منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي).
- 39 - وأوضح أكثر من نصف المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك أن النهج الاحترازي قد طُبّق على إدارة موارد مصايد الأسماك. وكان من بين طرائق تنفيذ ذلك النهج ما يلي:
- جمع وتحليل بيانات عن الأنواع المستهدفة والتابعة/المرتبطة وتقدير مدى وأثر أوجه عدم اليقين والثغرات في هذه البيانات قبل اتخاذ قرارات بشأن الإدارة (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛
 - تحديد حصص مع إدراك أن الكتلة الحيوية للتفريخ بلغت أدنى مستوياتها تاريخياً وأخذاً في الاعتبار ليس فحسب الدول الأعضاء بل أيضاً الدول غير الأعضاء المتعاونة (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف)؛
 - التوصية برصد المستوى الكلي للاستغلال على مدار السنة لكفالة عدم تجاوزه للمستوى الأوسط للسنوات الثلاث السابقة (لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي)؛
 - الحد من طاقات الأساطيل عند مستوى احترازي (هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية)؛
 - تسيب الأنواع غير المستهدفة وتشجيع الإقلال من مجهودات الصيد فيما يتعلق بأسمك التونة التي لم تصل إلى البلوغ (هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية)؛
 - حظر استخدام سفن الجر التجارية في بحيرة فيكتوريا لحماية المصايد الحرفية؛ والشروع في اتخاذ تدابير بشأن الصيد عبر الحدود (العابر للحدود) وتجارة الأسماك للسيطرة على الصراعات المحتملة، ووضع استراتيجية إقليمية لمعالجة مسألة الصيد غير القانوني/المدمر، وكفالة تسجيل منتجات بحيرة فيكتوريا من البرش لحماية السوق من المنافسين الناشئين في مجال تربية الأحياء المائية وغير ذلك من موارد مصايد الأسماك (منظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا)؛
 - وضع اتفاق وخطة عمل/خطوط توجيهية للنهج الاحترازي (منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي)؛

- اتخاذ قرار للإقلال إلى أدنى حد من الآثار الناجمة عن تربية الأحياء المائية، وعمليات الإدخال والنقل، وعمليات التهجين، على أرصدة أسماك السلمون البرية (منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي)؛

- طلب مشورة علمية بشأن المناطق العازلة الاحترازية للمستويات المرجعية (هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي).

40 - وأفادت بعض الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنها بصدد إدخال النهج الاحترازي (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، وجماعة المحيط الهادئ). وذكرت إحدى تلك الهيئات أن المسؤولية في هذا الصدد تقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء لا على عاتق الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي). وأعربت هيئة أخرى من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك عن رأي مفاده أن المؤسسات التي تتولى معالجة المسائل في مصايد الأسماك الداخلية ضعيفة للغاية وأن الأولوية المعطاة من الحكومات منخفضة (هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية).

41 - وفيما يتعلق بالمادة 8 أوضحت نسبة تتجاوز نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك (وقرابة 70 في المائة من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك) أنها اتخذت خطوات لكفالة اقتصار عمليات الصيد التي تجري داخل مناطق اختصاصها على العمليات المطابقة للتدابير المعتمدة لإدارة مصايد الأسماك. وكان من بين الخطوات المتخذة ما يلي:

- تدابير تنظيمية لمصايد الأسماك، وتدابير تتخذها دولة العلم، وتدابير تتخذها الدولة المرفئية، وما إلى ذلك (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي)؛

- نطم لتشجيع التقيد من جانب الدول غير الأعضاء، وتشجيع التعاون مع تلك الدول (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي)؛

- قوائم السفن المرخص لها بالصيد (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛

- وضع معايير وشروط منسقة للرصد والمراقبة والإشراف (وكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا)؛

- نظام مشترك للتفتيش والمراقبة (منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، وهيئة مصايد الأسماك النهرية السريع في شمال شرق الأطلسي).

42 - وأوضحت خمس هيئات إقليمية لمصايد الأسماك⁽¹⁶⁾ أن منظماتها اعتمدت نُظماً لمراقبة السفن. وأوضحت هينتان من تلك الهيئات⁽¹⁷⁾ أنهما قامتا بتجريب نُظم مراقبة السفن. وكان من بين المشاكل الرئيسية التي واجهتها عملية تنفيذ نُظم مراقبة السفن التكاليف، وممانعة ملاك السفن، وعدم كفاية التغطية، ومراقبة الأخطاء والرسائل المفقودة.

43 - وأفادت نسبة تبلغ حوالي نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بأنها اتخذت تدابير في السنتين الأخيرتين للحد من المصيد العرضي ومن الأسماك التي يُتخلص منها أو لتعزيز التدابير المتعلقة بذلك⁽¹⁸⁾. وكان من بين تلك التدابير فرض حدود لصيد أنواع المصيد العرضي (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي)، والبدء في إجراء بحوث بشأن معدات الصيد وتقائته للحد من المصيد العرضي (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، وهيئة التونة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي)، وجمع بيانات عن المصيد العرضي والأسماك التي يُتخلص منها وإبلاغ تلك البيانات (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ)، واشتراط تسييب الأنواع غير المستهدفة، وسياسات عدم إغراق الأنواع المستهدفة (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية)، وتدابير لحماية السلاحف البحرية (هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية)، والإغلاق الزمني وإغلاق مناطق للحد من المصيد العرضي (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي).

44 - وفيما يتعلق بالمادة 12 ذكرت أغلبية الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنها تستخدم بيانات عن المصيد ومجهودات الصيد مستمدة من المصايد التجارية لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك و/أو اعتماد تدابير للإدارة. كما تُستخدم عمليات المسح التي تقوم بها سفن البحوث وعمليات المسح المرفئية التي يُستخدم فيها أخذ العينات. واستخدم ما يقرب من نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أسلوب أخذ العينات من على ظهر السفن التجارية أيضاً. وكان من بين برامج البحوث المحددة الأخرى برامج التوسيم (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، وهيئة التونة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، وجماعة المحيط الهادئ)، وعمليات المسح الصوتية (لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي)، وبرامج المراقبة (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)، والدراسات الوراثة (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي).

45 - ومن بين خطط العمل الدولية الأربع تمثل خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الخطة التي تتناولها الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك على

⁽¹⁶⁾ وكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، وهيئة التونة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي.

⁽¹⁷⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ولجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي.

⁽¹⁸⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، وهيئة التونة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي.

أوسع نطاق. وقد بدء معظم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك⁽¹⁹⁾ جهوداً لتنفيذ تلك الخطة. وكان من بين هذه الجهود ما يلي:

- تدابير تنظيمية لمصايد الأسماك (تحظر الصيد إلا وفقاً لتدابير الحفظ، والإخطار المسبق بالمصايد الجديدة والاستطلاعية، والإبلاغ عن المصيد، وبيانات المجهود والبيانات البيولوجية، ووجود مراقبين علميين دوليين على ظهر السفن، والتدابير التي تتخذها الدولة المرفئية (عمليات التفتيش) (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛
- التدابير التي تتخذها دولة العلم (الالتزامات المتعلقة بإصدار التراخيص والتفتيش، والتفتيش في عرض البحر، وتوسيم سفن الصيد ومعداته، والنظم الإلزامية لمراقبة السفن، ونظم توثيق المصيد أو إصدار شهادات له (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ووكالة مصايد أسماك منندي جنوب المحيط الهادئ، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
- نظم للرصد وتشجيع الامتثال من جانب كل من الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي).
- قوائم/سجل السفن المرخص لها/غير المرخص لها بصيد الأسماك (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ووكالة مصايد أسماك منندي جنوب المحيط الهادئ، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
- خطط عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
- حلقة عمل/جماعة عمل إقليمية لمعالجة مسألة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط)؛
- الإنفاذ المشترك/التعاوني (هيئة مصايد الأسماك النهرية السراء في شمال شرق الأطلسي)؛
- تدابير تقييد التجارة (كإجراء يمثل الملاذ الأخير) (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي).

⁽¹⁹⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ووكالة مصايد أسماك منندي جنوب المحيط الهادئ، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، وهيئة مصايد الأسماك النهرية السراء في شمال شرق الأطلسي.

46 - وأوضحت ست هيئات إقليمية لمصايد الأسماك⁽²⁰⁾ أنها بذلت جهودا للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية الخاصة بالطاقات. وكان من بين الجهود المبذولة ما يلي:

- تقييد عدد السفن في مصايد الأسماك الجديدة والاستطلاعية (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛
- تحديد حصص للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف)؛
- تقدير قدرة الصيد، وإجراء دراسات رائدة، وعقد حلقات عمل بشأن قياس قدرة الصيد (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط)؛
- برنامج وخطة عمل إقليمية للحد من قدرة الأساطيل (هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية)؛
- اتخاذ قرار بالموافقة على خطة العمل الدولية المتعلقة بالقدرة (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي).

47 - وأوضحت خمس هيئات إقليمية لمصايد الأسماك⁽²¹⁾ أنها بذلت جهودا للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بأسماك القرش⁽²²⁾ وكان من بين الجهود ما يلي:

- تسييب الأسماك الحية التي يجري صيدها عرضا (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
- توزيع المواد الدعائية (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف)؛
- التشاور فيما يتعلق بصياغة خطط الإدارة (لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي)؛
- جمع بيانات عن المصيد (والمصيد العرضي) من أسماك القرش، واتخاذ قرار بشأن أسماك القرش ومصايد أسماك القرش، وتشجيع تنفيذ خطط العمل القطرية المتعلقة بأسماك القرش (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
- إجراء عمليات مسح وتقدير وتحليل لمجموعات أسماك القرش (هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي).

⁽²⁰⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ووكالة مصايد أسماك منندى جنوب المحيط الهادئ، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي.

⁽²¹⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ولجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي.

⁽²²⁾ أوضحت هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي أن الأطراف المتعاقدة هي التي تتولى خطة العمل الدولية المتعلقة بأسماك القرش، وخطة العمل الدولية المتعلقة بالطيور البحرية، والاستراتيجية.

48 - وذكرت أربع هيئات من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك⁽²³⁾ أنها بذلت جهوداً للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بالطيور البحرية. وكان من بين الجهود ما يلي:

- وضع حدود للمصيد العرضي من الطيور البحرية (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛
- اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة مشكلة الطيور (الهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف؛ وهيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛
- إجراء عمليات تقدير ورصد (وكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ)؛
- اتخاذ قرار بشأن نفوق الطيور البحرية (جمع معلومات عن المصيد العرضي) (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي).

49 - وأفاد سبعون في المائة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك⁽²⁴⁾ أنها بذلت جهوداً لتنفيذ استراتيجيات تحسين المعلومات عن وضع واتجاهات المصايد الطبيعية (الاستراتيجية). وأشارت خمس هيئات منها إلى التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في إطار النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك التابع لنظام رصد موارد مصايد الأسماك. وكان من بين الجهود ما يلي:

- مواصلة إصدار نشرة إحصائية شاملة عن مصايد الأسماك (هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛
- تحسين جمع وتحليل إحصاءات فيما يتعلق بالمصايد الطبيعية والإبلاغ عن تلك الإحصاءات (لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي)؛
- المبادرة إلى عقد حلقة عمل لزيادة الوعي (هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية)؛
- تطوير الصيغ الملائمة لجمع البيانات (وكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، وجماعة المحيط الهادئ)؛
- تحسين البيانات المتعلقة بالمصايد الصغيرة والمصيد العرضي وإنشاء صندوق خاص لبناء القدرات للوفاء بالالتزامات المتعلقة بجمع البيانات وضمان الجودة والإبلاغ (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛

⁽²³⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ووكالة مصايد أسماك منتدى جنوب المحيط الهادئ، والهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي.

⁽²⁴⁾ هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لحفظ التونة زرقاء الزعانف، ولجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، وهيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، ومنظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وجماعة المحيط الهادئ.

- المبادرة إلى عقد بروتوكولات لضمان مراقبة جودة المعلومات (البيانات) (الهيئة الدولية لحفظ التونة في الأطلسي)؛
- المبادرة إلى تشكيل جماعات عمل فنية معنية بإدارة مصايد الأسماك، وإجراء البحوث، والمعلومات، وتربية الأحياء المائية، وبناء القدرات، والمبادرة إلى وضع استراتيجية للمعلومات والاتصال (منظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا)؛
- وضع معيار يمثل حداً أدنى لإحصاءات المصيد (منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي).

50 - وعلاوة على ذلك أفادت إحدى الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بأنها تعمل مع منظمة غير حكومية محلية (عقد حلقة عمل قطرية والعمل مع الجماعات النسائية لتنفيذ المدونة بما في ذلك وضع صيغة مبسطة للمدونة). ومن الناحية الأخرى، أوضحت هيئة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك الداخلية أن مصايد الأسماك الداخلية ليست لها أولوية في بلدان كثيرة بأمريكا اللاتينية وأن السلطات الضالعة في مصايد الأسماك الداخلية ضعيفة ومن الصعب عليها أن توجه الاهتمام إلى المسائل المتناولة في الاستبيان.

الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

- 51 - ردت على الاستبيان أربع منظمات دولية غير حكومية ومنظمة قطرية واحدة غير حكومية⁽²⁵⁾ وكانت اثنتان من المنظمات غير الحكومية قد فازتا من قبل بجائزة وسام مرغريتا ليزاراغا (Margarita Lizarraga).⁽²⁶⁾
- 52 - واعتبرت المنظمات غير الحكومية الأهداف العشرة للمدونة الواردة في المادة 2 منها شديدة الأهمية أو هامة، وإن كان قد لوحظ وجود بعض الاختلافات فيما يتعلق بالأهداف المحددة للتجارة والبحوث السمكية. وأوضحت المنظمات غير الحكومية أن الأهداف المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك وعمليات الصيد تمثل أعلى درجات الأولوية بين المواضيع الفنية الناشئة عن المدونة.
- 53 - وحددت المنظمات غير الحكومية المعوقات الرئيسية التالية فيما يتعلق بتنفيذ المدونة:
- انعدام التعاون والحوافز والوعي بين أصحاب الشأن (الاتحاد الكندي للصيد الرشيد، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ومجلس الإدارة البحرية)؛
 - عدم كفاية المعلومات عن وضع موارد مصايد الأسماك (المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك)؛
 - عدم وجود إطار للسياسة وبرامج على الصعيد القطري (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛
 - عدم وجود مبادئ وقواعد للتجارة الدولية الرشيدة (منظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد).
- 54 - وللتصدي لهذه المعوقات اقترحت المنظمات غير الحكومية ما يلي:
- وضع نُظم استشارية لإذكاء الوعي بشأن المدونة وتنفيذها (الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد، والمجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛
 - استخدام التوسيم الإيكولوجي وغير ذلك من الآليات السوقية لمكافأة صيادي الأسماك الراشدين (مجلس الإدارة البحرية)؛
 - تعزيز برامج البحوث وإقامة قاعدة البيانات البيولوجية البحرية الأساسية (المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك)؛
 - تشجيع التنظيم الذاتي، والنُظم المجتمعية ونُظم الإدارة المشتركة (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛

⁽²⁵⁾ الاتحاد الكندي للصيد الرشيد.

⁽²⁶⁾ الاتحاد الكندي للصيد الرشيد في سنة 2001 والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك في سنة 2003.

- الترويج للخطوط التوجيهية الدولية التي تضعها منظمة الأغذية والزراعة بشأن التجارة السمكية الرشيدة (منظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد).
- 55 وكانت المنظمات غير الحكومية تروج لأنشطة من أجل زيادة التعريف بالمدونة وزيادة فهمها. وكان من بين هذه الجهود ما يلي:
 - تنفيذ خطة رصد جائزة للصيد الرشيد وتنفيذ برامج للمدارس الثانوية للترويج للمدونة (الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد)؛
 - عقد حلقة عمل بشأن الحفظ الدولي لموارد مصايد الأسماك لتشجيع الصيد الرشيد (المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك)؛
 - تنفيذ برامج تدريبية للعاملين في مجال الأسماك وللمنظمات غير الحكومية القطرية (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛
 - نشر وتوزيع معلومات عن المدونة (منظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد)؛
 - برنامج لإصدار الشهادات وللتوسيم الإيكولوجي (مجلس الإدارة البحرية)؛
 - المساهمة في العمليات الدولية التي تشجع صيد الأسماك الرشيد (الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ومنظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد).
- 56 وفيما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك كان هناك اتفاق بالإجماع من جانب المنظمات غير الحكومية المجيبة على أن البلدان والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك قد وضعت خططاً لإدارة مصايد الأسماك لكفالة الانتفاع المستدام من موارد الأحياء المائية الحية في مصايد الأسماك البحرية والداخلية. إلا أن بعض المنظمات غير الحكومية اقترح ما يلي:
 - تحديد "نطاقات مرجعية" بدلا من النقاط المرجعية وتحديد أهداف وشروط اقتصادية واضحة يمكن أن تعمل في ظلها صناعات الصيد بطريقة مستدامة ورشيدة (الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد)؛
 - سد الفجوة بين أهداف السياسة وتنفيذ خطط إدارة مصايد الأسماك نتيجة لعدم توافر القدرة والإرادة السياسية لتنفيذ السياسة (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)؛
 - تشجيع الجهود الطوعية من جانب الصيادين استهدافا لجعل مصايد الأسماك مصايد رشيدة (منظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد).
- 57 وفيما يتعلق بتنمية تربية الأحياء المائية أوضح معظم المنظمات غير الحكومية أن بلدانا كثيرة لا توجد لديها إجراءات كافية لإجراء تقديرات بيئية ولرصد عمليات تربية الأحياء المائية وللإقلال من التأثيرات الضارة التي تترتب على إدخال أنواع غير متوطنة من الأرصد المعدلة وراثيا لأغراض تربية الأحياء المائية. وكان من بين

الطول المقترحة من جانب بعض المنظمات غير الحكومية وضع سياسات وخطط قطرية وافية تتضمن تقديرات للآثار الاجتماعية والبيئية وزيادة إحكام رصد عمليات تربية الأحياء المائية (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)، واتباع نهج متعدد التخصصات (الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد)، والقيام بعملية احترافية متعددة الخطوات (التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك)، وإيجاد آلية لممارسة التربية الرشيدة للأحياء المائية (المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك)، ووضع نظام قائمة إيجابية بشأن التربية الرشيدة للأحياء المائية (منظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد)، والنهوض بالبحوث (الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد).

58 - وأوضحت ثلاث منظمات غير حكومية⁽²⁷⁾ أنها تبذل جهودا للمساعدة في تنفيذ جميع خطط العمل الدولية الأربع، وأوضحت إحدى المنظمات غير الحكومية⁽²⁸⁾ أنها تعمل من أجل المساعدة في تنفيذ الاستراتيجية. وأعربت منطمتان غير حكوميتين⁽²⁹⁾ عن رغبتهما في زيادة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في التشجيع على تنفيذ المدونة وما يتصل بها من صكوك.

برنامج مدونة الأسماك

59 - في سنة 1995 طلب الأعضاء إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تستجيب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية عن طريق وضع برنامج للمساعدة الإقليمية لتنفيذه. وهكذا وضعت منظمة الأغذية والزراعة "مدونة الأسماك" كبرنامج للشراكات العالمية بهدف تعزيز المصايد الرشيدة. وتمثل المدونة الآن وسيلة أساسية تسعى من خلالها مصلحة مصايد الأسماك إلى الجمع ما بين موارد الميزانية العادية وحسابات الأمانة دعما للأنشطة الرامية إلى تيسير تنفيذ المدونة وما يتصل بها من الصكوك الدولية لمصايد الأسماك.

60 - وتتضمن أنشطة برنامج مدونة الأسماك على الصعيد القطري وشبه الإقليمي والإقليمي، ضمن جملة أمور، تقديم المساعدة الفنية، والتدريب، وتنمية القدرات البشرية، وعقد حلقات عمل، والاضطلاع ببعثات لإجراء عمليات مسح ودراسات متخصصة. وترتبط المشاريع التي يتكون منها البرنامج ارتباطا وثيقا بأنشطة مصلحة مصايد الأسماك في مجال وضع المعايير وتعد هذه المشاريع على أساس الاحتياجات ذات الأولوية التي تحددها لجنة مصايد الأسماك واللجان الفرعية التابعة لها والمعنية بتجارة الأسماك وتربية الأحياء المائية باعتبارها تتطلب اهتماما عاجلا لكي تتحقق الأهداف الاستراتيجية لمدونة السلوك. وتأخذ المشاريع في الاعتبار أيضا توصيات اللجنة الاستشارية لبحوث مصايد الأسماك، وإعلان مؤتمر ريكيافيك المعني بالصيد الرشيد في إطار النظام الإيكولوجي البحري (ريكيافيك، تشرين الأول/أكتوبر 2001)، وغايات إعلان الأمم المتحدة بشأن التنمية في الألفية الجديدة الصادر في سنة 2000، والمواضيع الأساسية المتعلقة بمصايد الأسماك، والغايات الملزمة زمنيا الواردة في خطة تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في سنة 2002.

⁽²⁷⁾ المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك، ومجلس الإدارة البحرية، ومنظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد.

⁽²⁸⁾ المجلس الدولي لتنمية مصايد الأسماك.

⁽²⁹⁾ الاتحاد الكندي لصيد الأسماك الرشيد، ومنظمة تشجيع صيد أسماك التونة الرشيد.

61 - وتواصل منظمة الأغذية والزراعة، تأسيسا على النتائج الناجحة للأنشطة التي بدأت في سنة 1998، بدعم من حساب أمانة من النرويج، التوسع في مدونة الأسماك عن طريق المزيد من المشاريع العالمية والإقليمية التي تتناول طائفة من مجالات المدونة، من بينها ما يلي:

- التدريب والتوعية استهدافا للصيد الرشيد وللتربية الرشيدة للأحياء المائية؛
- تنفيذ خطط العمل الدولية؛
- تقديم المساعدة الاستشارية بشأن سياسة مصايد الأسماك والتخطيط لها وإدارتها، وتحسين الترتيبات القانونية والمؤسسية؛
- تقديم المساعدة العلمية من أجل إدارة مصايد الأسماك؛
- رفع مستوى القدرات في مجلس الإدارة البحرية؛
- تنفيذ الاستراتيجية؛
- القيام بمبادرات فيما يتعلق باتباع نهج النظام الإيكولوجي بشأن مصايد الأسماك والإدارة المتكاملة للمناطق للساحلية؛
- إيجاد مصايد أسماك تتبع تقنيات رشيدة في الدول النامية الجزرية الصغيرة؛
- تشجيع عمليات الصيد الرشيد وتوخي السلامة في البحر؛
- تنفيذ ممارسات وتجارة رشيدة بعد جني محصول الصيد؛
- الإدارة والتنمية الرشيدتان لتربية الأحياء المائية ولمصايد الأسماك الداخلية؛
- تقديم الدعم لبحوث مصايد الأسماك؛
- تقديم دعم جامع للمنظمات غير الحكومية.

62 - وتمويل المانحين لبرنامج مدونة الأسماك يُقدّم إما عن طريق مساهمات في حساب مشترك، هو حساب أمانة مدونة الأسماك، أو عن طريق تمويل مباشر من مانح واحد لنشاط أو أكثر من أنشطة المشاريع الفردية⁽³⁰⁾ ومن بين الحكومات المانحة حاليا لحساب أمانة مدونة الأسماك فنلندا واليابان والنرويج والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

تواتر رصد منظمة الأغذية والزراعة للمدونة وتقديم تقارير بشأنها

⁽³⁰⁾ يتاح مزيد من المعلومات عن البرنامج على الموقع التالي:
<http://www.fao.org/fi/projects/fishcode>

63 - أوضح بعض الأعضاء أنهم يواجهون صعوبة في الوفاء بالعدد المتزايد من متطلبات الإبلاغ القطرية والدولية فيما يتعلق بمصايد الأسماك، ومن بينها ملء استبيان مدونة منظمة الأغذية والزراعة الذي يُرسل كل سنتين. ويُقترح، للتخفيف من عبء الإبلاغ وكوسيلة لتحقيق معدل استجابة عالٍ، أن ترصد لجنة مصايد الأسماك تنفيذ المدونة كل أربع سنوات. وعلاوة على ذلك، وتيسيراً للوجود تركيز أكثر تخصصاً على مواد المدونة التي تتناول تنمية تربية الأحياء المائية وممارسات وتجارة ما بعد جني محصول الصيد، يُقترح أيضاً أن تتولى اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية رصد المادة 9 وأن تتولى اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك مسؤولية رصد المادة 11. أما تواتر عمليات الرصد من جانب هاتين اللجنتين الفرعيتين فينبغي أن يحدده أعضاءهما في دورتيهما المقبلتين.

الصندوق الخاص بالجزء السابع والمنشأ بموجب اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية المعقود في سنة 1995

64 - اتفقت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها الخامسة والعشرين، ضمن جملة أمور، على أن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ينبغي أن يبدأ في إجراء مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تحديد الطرائق العملية لتنفيذ عملية إنشاء صندوق للجزء السابع، تيسيراً لتنفيذ اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية المعقود سنة 1995 من جانب الدول النامية الأطراف في الاتفاق، وبخاصة أقل البلدان نمواً بينها وكذلك الدول الجزرية الصغيرة. وقد أبلغت اللجنة بأن صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع أصبح الآن صندوقاً عاملاً ويُدعى الأعضاء إلى تقديم تبرعات لصندوق المساعدة، أما الدول النامية الأطراف في الاتفاق فهي مدعوة إلى تقديم طلبات للحصول على مساعدة من الصندوق.⁽³¹⁾

(31) للاطلاع على تفاصيل صندوق المساعدة فم زيارة العنوان على شبكة الإنترنت في موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الويب التالي: http://www.fao.org/fi/default_all.asp.

التدابير المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

65 - إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- أن تستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك، وخطط العمل الدولية الأربع، والاستراتيجية، وبرنامج مدونة الأسماك، وأن تقدم تعليقات وإرشادات لزيادة تنفيذ هذه الصكوك؛
- أن تأخذ علماً بأن بعض الأعضاء أوضحوا أن الإبلاغ عن التنفيذ كل سنتين ثبت أنه يشكل عبئاً ثقيلًا ويُقترح أن ترصد لجنة مصايد الأسماك التنفيذ كل أربع سنوات (بمعنى أن يُقدّم التقرير المقبل إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في سنة 2009). ويُقترح كذلك أن تتولى اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية المسؤولية عن رصد المادة 9 (تنمية تربية الأحياء المائية) وأن تتولى اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك رصد المادة 11 (الممارسات والتجارة بعد جني محصول الصيد) من المدونة. أما تواتر الرصد من جانب هاتين اللجنتين الفرعيتين فينبغي أن يحدده أعضاءهما في دورتيهما المقبلتين؛
- أن تعلق، بحسب الاقتضاء، على قاعدة البيانات المقترحة إنشاؤها لتدابير الدول المرفئية؛
- أن تأخذ علماً كذلك بأن صندوق المساعدة الخاص بالجزء السابع والمنشأ بموجب اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية المعقود سنة 1995 أصبح صندوقاً عاملاً. والأعضاء مدعوون إلى تقديم تبرعات لصندوق المساعدة، أما الدول النامية الأطراف في الاتفاق فهي مدعوة إلى تقديم طلبات للحصول على مساعدة من الصندوق؛
- أن تستعرض التقدم فيما يتعلق بأعمال الأمانة بشأن إعانات مصايد الأسماك والتوصية بما يجب أن تتخذه من تدابير في المستقبل.

المرفق 1

قاعدة بيانات متطلبات و تكاليف نظام تدابير الدول المرفئية

1 - هذه الوثيقة التي تتناول متطلبات وتقديرات تكاليف إقامة قاعدة بيانات بشأن تدابير الدول المرفئية تتعلق بالتوصيات التي طُرحت على المشاورة الفنية وأيدتها تلك المشاورة. ويسعى هذا المرفق إلى توضيح المسائل التي أثيرت أثناء المشاورة كما تنعكس في الفقرة 27 من تقرير المشاورة. وتبلغ التكلفة التقريبية، المفصلة أدناه، لقاعدة بيانات تدابير الدول المرفئية ولصيانتها السنوية 80 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة الأولى و 20 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة. وينبغي للأعضاء أن ينظروا في تقديم الدعم والتمويل لقاعدة البيانات.

متطلبات النظام

- 2 - فيما يلي سرد لمواصفات النظام المقترح (قاعدة بيانات تدابير الدول المرفئية):
- سيستخدم النظام المتكامل للمعلومات العلمية التابع لنظام الرصد الجوي العالمي لتصميم وتنفيذ قاعدة البيانات بما في ذلك إقامة دعم نُظمي لقاعدة البيانات، وتسهيلات لإجراء البحوث، ونظام لصيانة قاعدة البيانات؛
 - تكون وظائف البحث التي يؤديها النظام مجاناً. ويتضمن النظام تسهيلات بحث قوية وعرضاً جيداً للمعلومات المخزونة.
- 3 - والافتراضات الرئيسية للنظام هو أنه ينبغي أن يتيح للسلطات القطرية ما يلي:
- أن تسجّل نفسها في النظام. ولا يُتاح ذلك إلا لسلطات قطرية مختارة. وينبغي أن يتحقق مدير النظام في منظمة الأغذية والزراعة من التسجيل ثم يتلقى المستخدم المسجل كلمة سر لكي يُنشئ سجلاته.
 - صيانة المعلومات المتعلقة بالبلد المعين. وينبغي حماية وظائف إدخال البيانات بواسطة كلمة سر. ولا تستطيع السلطات القطرية إلا أن تعدّل السجلات التي تملكها.
 - ينبغي أن يُرسل النظام تلقائياً رسائل بريد إلكتروني إلى مدير النظام في منظمة الأغذية والزراعة لإبلاغه بالسجلات الجديدة و/أو أي تعديلات تقوم بإدخالها السلطة القطرية؛
 - ينبغي أن يكون باستطاعة موظفي منظمة الأغذية والزراعة تحرير السجلات، أساساً لإضافة وصلات إلى سجلات FAOLEX، وتحرير السجلات لإزالة الأخطاء الأساسية، عند الضرورة.

خطة العمل والتكاليف

- 4 - تُقام قاعدة بيانات تدابير الدول المرفئية على مراحل على النحو التالي:

المرحلة 1 - تحليل وجرد التدابير الحالية المتخذة من جانب الدول المرفئية (بما فيها عمليات التفتيش القطرية والإقليمية على المرافئ، ونظم تبادل المعلومات، والتشريعات أو الأنظمة. وهذا يقتضي ما يلي:

(أ) جمع معلومات من قاعدة بيانات FAOLEX، والمنظمة البحرية الدولية، ومصالحة مصائد الأسماك؛

(ب) تحليل المعلومات المجمعّة وإعداد استبيان من أجل جمع المزيد من المعلومات؛

(ج) توزيع الاستبيان على السلطات القطرية المعنية؛

(د) تحديد وإقامة الميادين اللازمة في قاعدة البيانات (زهاء 6 أشهر لاستشاريين اثنين (40 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة)).

المرحلة 2 - تصميم وتنفيذ قاعدة البيانات بما في ذلك بناء دعم نُظمي لقاعدة البيانات، وتسهيلات بحثية، ونظام لصيانة قاعدة البيانات، باستخدام النظام المتكامل للمعلومات العلمية التابع لنظام الرصد الجوي العالمي:⁽³²⁾

(أ) تحليل احتياجات النظام وتصميم تطبيقات النظام المتكامل للمعلومات العلمية التابع لنظام الرصد الجوي العالمي

(ب) تصميم الوصلة البيئية للمستخدم النهائي (إجراءات التسجيل، والبحث، وإدخال البيانات)

(ج) تصميم وتنفيذ عملية إدخال البيانات

(د) تصميم وتنفيذ مراقبة الدخول

(هـ) التوثيق والتعليمات

(و) تنفيذ النظام في منظمة الأغذية والزراعة والتدريب (زهاء 20 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة).

المرحلة 3 - الصيانة والتحديث (السنويان) المنتظمان:

(أ) صيانة الخادم؛

⁽³²⁾ النظام المتكامل للمعلومات العلمية التابع لنظام الرصد الجوي العالمي هو برنامج حاسوبي أنشأه المركز الدولي للصناعة والبيئة بالتعاون مع قاعدة البيانات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة. ويتيح هذا البرنامج الحاسوبي تقانة تتسم بالكفاءة لإقامة نُظُم معلومات مستندة إلى نظام إدارة المعلومات الإلكترونية باستخدام قواعد بيانات النظام المتكامل للمعلومات العلمية. وقد أصبح مؤخرًا النظام المتكامل للمعلومات العلمية التابع لنظام الرصد الجوي العالمي، بالتعاون مع اليونيسكو، مشروعًا مصدرًا مفتوحًا باعتبار أنه يوزع مجانًا. ويستخدم المكتب القانوني بمنظمة الأغذية والزراعة هذه التقانة منذ إنشاء قواعد البيانات التي يحتفظ بها المكتب، وهي FAOLEX، و FISHLEX، و TREATIES.

(ب) رصد وتجهيز الطلبات الواردة للاستخدام المحمي بكلمة سر من أجل تحديث السجلات القطرية؛

(ج) تحديث الوصلات بالتشريعات الموجودة حاليا (FAOLEX)؛

(د) توزيع تعميمات على السلطات المرفئية في البلدان للحصول على تحديثات للمعلومات المتاحة حاليا في قاعدة البيانات (زهاء 4 أشهر لاستشاري واحد بمعدل قدره 14 000 دولار سنويا وتكاليف الخادم والحاسوب والطابعة بسعر يبلغ زهاء 6 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا).